جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الرقابة على أحكام المحكمين في منازعات عقود التجارة الدولية

رسالة مقدمة من

عبدالمجيد سليمان محمد أبو شنب

للحصول على درجة دكتور في الحقوق

من جامعة القاهرة

لجنة الحكم على الرسالة

أ.د/ سميحة مصطفى القليوبى أستاذ القانون التجارى والبحرى- كلية الحقوق- جامعة القاهرة	رئيساً
أ.د/ محمود مختار بريري أستاذ القانون التجارى والبحرى- كلية الحقوق- جامعة القاهرة	مشرفا وعضواً
أ.د/ محمد عبد الحميد القاضى أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى- كلية الحقوق- جامعة بنها	عضواً

حكمة

" إني رأيت انه لا يكتب انسانا كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكـــان أحسن ولو زيد لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظـــم العبـــر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

"العماد الأصفهاني"

إهداء

الى والـــدَيَ اللذين بفضل دعائهما وتشجيعهما أنارا لى الطريق .

الى المشتغلين بالقانون في مصر والوطن العربي علهَّم يجدون في هذا العمل مـــا ينفع أو يغني.

أهدي هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

إن من موجبات شكر العبد لنعمة ربه ، أن يشكر العبد من ساعده وأعانه على الوصول الى هذه النعمة ، فيكون هذا الشكر إما الاحسان الى من أسدى له هذا الجميل ، وإما بذكر إحسانه لكل من يرى هذه النعمة بين يديه ، وفي هذا المقام فإنه لا يسعنى إلا أن اتوجه بكل الشكر والتقدير للأستاذه الدكتورة/ سميحة القليوبي احد أعلام القانون في مصر على رئاستها للجنة الحكم على الرسالة وعلي عنائها لقراءة الرسالة رغم مشاغلها الكثيرة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحميد القاضي لتكرمه بقبول الأشتراك في مناقشة الرسالة وتجشمه عناء ذلك بالرغم من مشاغله الكثيرة ، فجزاه الله كل خير .

وأخيراً فأنني مهما قلت من كلمات الشكر والثناء للاستاذ الدكتور/ محمود مختار بريري المشرف على الرسالة فانني لن أوفيه حقه ، فقد منحني من وقته الثمين وعلمه الوفير ما يجلعني عاجزاً عن التعبير بما أكنه من احترام وتقدير لهذا الرجل ، فلن أنسى له ذلك ما حييت ، جزاه الله عن طيب عمله وسعة علمه خير جزاء .

الباحث

مقدمة

أولا موضوع البحث:

- "كان من شأن زيادة المبادلات الاقتصادية، وعمليات التجارة عبر الحدود، وعدم ملائمة التنظيمات القضائية، والقوانين الوضعية لتسوية ما ينشأ عنها من منازعات، أن اتجه الفكر القانوني إلى البحث عن أداة فنية متخصصة، تقوم علي الفصل في تلك المنازعات بعيدا عن قضاء الدولة، وقانونها: فكان التحكيم التجاري الدولي كبديل ملائم لقضاء الدولة.

وإدراكا لذلك اتجهت غالبية التشريعات الوطنية، إلى تنظيم الإلتجاء إلى التحكيم وإباحته وبيان شروطه وإجراءاته وتنفيذ قراراته وقد أولت الدول والمنظمات المهتمة بشئون التجارة الدولية التحكيم التجاري أهمية خاصة، فعقدت العديد من الاتفاقيات الدولية، من أجل تنظيمه وكفالة الأثار القانونية والفاعلية الدولية لقراراته أو أحكامه ولعل أهم تلك الاتفاقيات نذكر اتفاقية نيويورك المبرمة في ١٠ يونيو ١٩٥٨ الخاصة بالاعتراف وبتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية والاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي المبرمة في جنيف بتاريخ ٢١ إبريل ١٩٦١، واتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ واتفاقية موسكو الخاصة بتسوية المنازعات عن طريق التحكيم بين الدول الاشتراكية المبرمة في ٢٩ مايو ١٩٧٢"[١].

- وفي الواقع توجد العديد من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه طوال السنوات الماضية، وتتخلص هذه الأسباب في:

١- تمر عملية التحكيم عبر مراحل أساسية وهي[٢]:

---

(١) أنظر د/ أحمد عبدالكريم سلامة: نظرية العقد الدولي الطليق "دار النهضة العربية سنة ١٩٨٨" ص ٢٠٦.

(٢) أنظر د/ أشرف وفا محمد: القانون واجب التطبيق على موضوع النزاع في مجال التحكيم "دار النهضة العربية بدون تاريخ النشر"، ص٥.

واتفاق التحكيم له صورتين: مشارطة التحكيم وشرط التحكيم.

- أما المرحلة الثانية فإنها تتمثل في وضع اتفاق التحكيم موضع التنفيذ وذلك بأن يلجأ أطراف العقد أو أحدهما عند نشوب النزاع إلى هيئة التحكيم المنصوص عليها في الاتفاق.
- أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة ما بعد صدور قرار التحكيم.

وفي الواقع أنه في مجال التجارة الدولية لا يوجد جانب عملي في التحكيم تفوق أهميته أهمية المرحلة المتعلقة بالحكم الصادر فيه وما يلي هذا الصدور ذلك أنها حصيلة كل ما يبذله الأطراف ومن يرتبط بهم والمحكمون ومن يعاونهم طوال فترة نظر النزاع بالتحكيم.

ولعل من أهم المسائل التي تشغل بال المعنيون بالتحكيم هي مسألة الرقابة على أحكام التحكيم باعتبارها من المسائل التي تبين مدى القوة التي تتمتع بها أحكام التحكيم.

٢-أصبح من الواضح أن عقود التجارة الدولية، تحتل مركز الصدارة[٣] في العلاقات الدولية الحديثة، وأنها المحور الرئيسي التي يدور حوله هذه العلاقات.

ولا شك أن الخلفية القانونية تعتبر أن أحسن استعمالها من مقومات التجارة الدولية ومن وسائل ازدهارها الأساسية.

٣-ازدياد المشاكل التي تثيرها هذه العقود بعد دخول الدولة مجال التجارة الدولية حيث لم تعد الدولة في هذا العصر الدولة الحارسة أو الدولة القاضية فقط هذا من جانب.

ومن جانب أخر فإن وجود الشركات المتعددة الجنسية[٤] كطرف في عقود التجارة الدولية يثير مخاوف الدول العاملة بها خاصة الدول النامية وذلك بسبب ما قد

---

(٣) أنظر د/ حمزة أحمد حداد: العقود النموذجية في قانون التجارة الدولية- دراسة في البيع الدولي "رسالة دكتوراه كلية الحقوق- جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥"، ص ٦.

(٤) أنظر د/ محمد عبده سعيد: الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٦، ص١٦٧.

محتويات الرسالة

مقدمة ١

الباب الأول:

موقف الفقه والأنظمة القانونية الوضعية

من الرقابة القضائية على أحكام المحكمين. ٦

فصل تمهيدي

موقف الفقه من الرقابة القضائية على أحكام المحكمين ٧

فكرة الطعن في الأحكام في ظل القواعد العامة ٨

التحكيم وعقود التجارة الدولية ٩

أسانيد الاتجاه المعارض للرقابة القضائية ١٠

أسانيد الاتجاه المؤيد للرقابة القضائية ١١

تقيم حجج الاتجاه المؤيد للرقابة القضائية ١٥

الفصل الأول

التنظيم التشريعي للرقابة على أحكام المحكمين في القانون المصري ٢٣

المبحث الأول

الرقابة القضائية بمناسبة الطعن بالبطلان على حكم المحكمين ٢٨

المطلب الأول: حالات البطلان التي تتعلق باتفاق التحكيم ٣٠

المطلب الثاني: حالات البطلان التي تتعلق بإجراءات التحكيم ٣٧

المطلب الثالث: حالات البطلان التي تتعلق بحكم التحكيم ٤٣

المطلب الرابع: النظام القانوني لدعوى البطلان ٥٧

المبحث الثاني

الرقابة القضائية في مرحلة التنفيذ ٦٦

الفرض الأول: أن يصدر الحكم في دولة ترتبط بمصر بمعاهدة دولية لتنفيذ أحكام التحكيم. ٦٦

الفرض الثاني: أن يصدر الحكم في دولة أجنبية واتفق أطراف العلاقة التي صدر فيها الحكم على إخضاعه لقانون التحكيم المصري. ٦٧

الفرض الثالث: أن يصدر الحكم في دولة أجنبية وفقا لأحكام قانون أجنبي في تحكيم يتم خارج إطار الاتفاقيات الدولية التي عقدتها مصر . ٧١

الفصل الثاني:

موقف التشريعات الأجنبية من الرقابة القضائية على أحكام المحكمين. ٧٩

المبحث الأول:

الرقابة على أحكام المحكمين في القانون الفرنسي. ٨٠

المطلب الأول: الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم الدولي في فرنسا. ٨٤

المطلب الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم الدولي في فرنسا. ٩٧

المبحث الثاني:

الرقابة على أحكام المحكمين في القانون الإنجليزي. ١٠١

قانون سنة ١٩٥٠. ١٠١

قانون سنة ١٩٧٥. ١٠٣

قانون سنة ١٩٧٩. ١٠٣

قانون التحكيم الإنجليزي الصادر سنة ١٩٩٦. ١٠٦

الباب الثاني:

موقف المعاهدات الدولية من الرقابة على أحكام المحكمين في منازعات عقود التجارة الدولية. ١١٦

الفصل الأول:

موقف اتفاقية نيويورك الموقعة سنة ١٩٥٨ من الرقابة على أحكام المحكمين. ١١٩

المبحث الأول:

حالات رفض التنفيذ. ١٢٩

المطلب الأول: حالات رفض تنفيذ حكم التحكيم بناء على طلب المطلوب ضده التنفيذ ١٣٠

المطلب الثاني: حالات رفض التنفيذ التي تقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها. ١٤٣

المبحث الثاني:

آثار الحكم ببطلان الحكم التحكيمي في دولة المقر. ١٥٣

الاتجاه الأول: رفض تنفيذ حكم التحكيم الذي قضي ببطلانه. ١٥٤

الاتجاه الثاني: تنفيذ حكم التحكيم رغم القضاء ببطلانه. ١٥٦

تقييم الاتجاه الفرانكو أمريكي المؤيد لتنفيذ حكم التحكيم رغم القضاء ببطلانه. ١٧٦

الفصل الثاني

موقف اتفاقية واشنطن التي أنشأت المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من الرقابة علي حكم المحكمين ١٨٩

المبحث الأول:

إدارة التحكيم تحت مظلة مركز تسوية منازعات الاستثمار. ١٩١

المطلب الأول: شروط اختصاص محكمة المركز بنظر منازعات الاستثمار ١٩٢

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على منازعات الاستثمار ٢٠٢

المبحث الثاني:

مدى نهائية حكم المركز وطرق الطعن فيه. ٢٠٩

تصحيح الحكم وتفسيره. ٢١٠

إعادة النظر في الحكم. ٢١١

إلغاء الحكم الصادر عن هيئات تحكيم المركز. ٢١٢

الفصل الثالث

نظرة نقدية لاتفاقيتي نيويورك وواشنطن وآراء ومقترحات لتفعيل دور التحكيم

آراء وملاحظات على اتفاقية نيويورك. ٢٥٦

آراء وملاحظات على مركز تسوية منازعات الاستثمار. ٢٦١

إنشاء هيئة دولية عليا للتحكيم. ٢٦٦

إعلاء دور القواعد الموضوعية للتجارة الدولية. ٢٧١

الخاتمة ٢٨٩

مستخلص الرسالة

يتناول البحث موضوعا قانونيا متعدد الجوانب والعلاقات ، وهو بجانب السمة القانونية لم يخل من بعض الجوانب الفنية المتعلقة بعقود التجارة الدولية .

وقد اتجهت إلى تقسيم بحث " الرقابة على أحكام المحكمين في منازعات عقود التجارة الدولية إلى بابين رئيسيين سبقهما مقدمة في موضوع الدراسة .

تناولنا في الباب الأول دراسة موقف الفقه والتشريعات الوضعية من مسالة الرقابة على أحكام المحكمين في فصلين رئيسيين سبقهما فصل تمهيدي تعرضنا فيه لموقف الفقه من هذه المسألة ، والفصل الأول تناولنا فيه موقف التشريع المصري من الرقابة على أحكام المحكمين عبر مبحثين رئيسيين أولهما يتناول مسالة الرقابة القضائية بمناسبة الطعن بالبطلان على حكم المحكمين وثانيهما يتناول الرقابة القضائية في مرحلة التنفيذ ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه موقف التشريع الفرنسي والتشريع الإنجليزي من مسألة الرقابة على أحكام المحكمين . وتناولنا في الباب الثاني موقف الاتفاقيات الدولية من الرقابة على أحكام المحكمين وذلك عبر فصول ثلاثة ، خصصنا الأول لدراسة موقف اتفاقية نيويورك من الرقابة على أحكام المحكمين ، والثاني لدراسة موقف اتفاقية واشنطن من هذه المسألة ، والثالث خصصناه لإلقاء النظرة على هاتين الاتفاقيتين وإبداء مقترحاتنا لتفعيل دور التحكيم في حسم منازعات عقود التجارة الدولية .